World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 13 – 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التوزيع: عام

التاريخ: 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2023/4-A/Rev.1

قضايا السياسات

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحليل ثغرات السياسات

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بتحليل ثغرات السياسات (WFP/EB.2/2023/4-A/Rev.1)، ويطلب من الأمانة تقديم تحديث لهذه الوثيقة لينظر المجلس فيه في موعد لا يتجاوز دورته العادية الثانية لعام 2024.

مقدمة

1- الغرض من هذه المذكرة هو تقديم تحليل للثغرات المحتملة في السياسات في ضوء الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 بناءً على طلب من المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام 2022.

2- وسيجري تنسيق التحديث المقبل لسياسة وضع السياسات مع الاستعراض الجاري للحوكمة في المجلس التنفيذي، وسيُحدد الخطوط العريضة للعملية التي سينتهجها **البرنامج** في تحديد ثغرات وأولويات السياسات في إطار ولايته، بالتشاور مع المجلس. وسيوضح التحديث المقبل كيف سيكفل نهج وضع السياسات في **البرنامج** أن تكون السياسات قائمة على الأدلة وأن تعزز الشراكات وتكفل الاتساق البرامجي.[1]

3- ومن الأمثلة الأخيرة على السياسات المحدثة في **البرنامج** سياسة الطيران (2023) وسياسة النقد (2023) وسياسة المساواة بين الجنسين (2022) وسياسة مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (2019). وتشمل السياسات الأخرى التي جرى تحديثها لضمان المواءمة مع الخطة الاستراتيجية والتطورات الدولية السياسات المتعلقة بتعزيز القدرات القطرية (2022)، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (2023) والحماية والمساءلة (2020).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

[1] من المقرر الانتهاء من تحديث سياسة وضع السياسات بعد الانتهاء من استعراض الحوكمة في المجلس التنفيذي. وأُطلع المجلس التنفيذي على مشروع لتحديث السياسة أثناء مشاورة غير رسمية في مارس/آذار 2022.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد D. Kaatrud
مدير
شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية
البريد الإلكتروني: david.kaatrud@wfp.org

السيدة D. Yohendran
كبيرة موظفي سياسات البرامج
شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية
البريد الإلكتروني: deborah.yohendran@wfp.org

4- وفي عام 2024، يُزمع **البرنامج** العمل مع المجلس التنفيذي والشركاء الخارجيين في صياغة تحديثات السياسات المتعلقة بتغيُّر المناخ، والقدرة على الصمود، والبرامج المدرسية. وستوجه تقييمات سياسات البيئة والاستعداد لحالات الطوارئ القرارات المتعلقة بما إذا كانت السياسة الجديدة أو تحديث السياسة أو غيرها من الصكوك المعيارية هي الأنسب للمنظمة. ويمثل التقييم الاستراتيجي للهجرة والنزوح الذي سيقدم إلى المجلس في عام 2025 مبادرة مهمة إضافية ستُقدم توصيات لضمان اتخاذ **البرنامج** موضعا جيدا يمكنه من الوفاء بولايته. ويبحث **البرنامج** في وضع سياسة لإضفاء الطابع المحلي كانت موضوع مناقشات جرت مؤخرا مع المجلس وتتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

5- وبالإضافة إلى هذه الأعمال الجارية، يجري أدناه تحليل الثغرات المحتملة في السياسات. وتُشكل حافظة السياسات الواردة في *خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية* جزءا من التحليل. ويوفِّر إدراج صكوك أخرى، مثل الاستراتيجيات والتعميمات والتوجيهات، صورة شاملة عن النُهج والأدوات المعيارية المتاحة للإدارة والموظفين لدعم تنفيذ عمليات **البرنامج**، وتصميم برامجه، وتنفيذها، ورصدها.

الأهداف الاستراتيجية والأولويات الشاملة

إضفاء الطابع المحلي

6- إنطلاقا من التزام **البرنامج** في الخطة الاستراتيجية بتعزيز قدرة الحكومات والمنظمات المحلية وإعطاء الأولوية للشراكات المحلية والمتساوية، وبعد التشاور مع أعضاء المجلس، يُزمع **البرنامج** صياغة إطار لإضفاء الطابع المحلي، بناءً على المكونات الرئيسية لإضفاء الطابع المحلي- الشراكات وتعزيز القدرات، والتمويل، والمشاركة، والتنسيق. وسيتطلب وضع الإطار استعراضا متعمِّقا للأدلة وأفضل الممارسات؛ ومجموعة قوية من المشاورات الداخلية والخارجية (بما في ذلك مشاورات مع الشركاء الوطنيين والمحليين والجهات الفاعلة الأخرى)؛ وتحديد المجموعة الكاملة من جهود **البرنامج** في إضفاء الطابع المحلي في البيئات الإنسانية والإنمائية؛ وإجراء تحليل للمخاطر المتصلة بإضفاء الطابع المحلي؛ وتعزيز طرق العمل القائمة والأخذ بنماذج جديدة. وبالتشاور مع المجلس، من المرجح وضع سياسة **للبرنامج** بشأن إضفاء الطابع المحلي بعد الانتهاء من تلك الأعمال.

محور العمل الإنساني والتنمية والسلام

7- بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية، واسترشادا بمبادئ محور العمل الإنساني والإنمائي والسلام التي أصدرتها لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يقوم **البرنامج** بتفعيل المحور الثلاثي من خلال العمل الذي يوجه الأولوية نحو "الوقاية دائما والتنمية حيثما أمكن والعمل الإنساني عند الضرورة". وإلى جانب تلبية احتياجات الناس العاجلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، يستفيد **البرنامج** من تنوع قدراته وشراكاته لتقليل الاحتياجات بوسائل تشمل توسيع نطاق جهود منع سوء التغذية بجميع أشكاله ومعالجته، وتعزيز القدرة الطويلة الأجل على الصمود في وجه الصدمات والضغوط، والسعي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والمساهمة في السلام. ويُشكل المحور الثلاثي جزءا لا يتجزأ من السياسات القائمة، مثل سياسة بناء السلام (2013)، وسيكون له دور رئيسي في صياغة تحديثات السياسات المقبلة، مثل تحديث السياسة المتعلقة بالقدرة على الصمود. ويرتكز النهج المعياري **للبرنامج** حيال المحور الثلاثي على تعزيز التصميم البرامجي وأدواته ويتجسد في تفعيل خططه الاستراتيجية القطرية ولا ينحصر في سياسة منفصلة، وذلك على سبيل المثال من خلال الشراكات التي تُركز بقوة على الميزة النسبية **للبرنامج** وتعطي الأولوية للتحليل والبرمجة المشتركين. وتتجسد الخطوات المهمة التي اتُخذت في سبيل تفعيل المحور الثلاثي في الحافظة المعيارية **للبرنامج**، ومنها على سبيل المثال تعميم استراتيجية مراعاة ظروف النزاع، وتحديث الدليل التوجيهي للخطط الاستراتيجية القطرية، وإنشاء مستودع لأفضل الممارسات والأدوات للمكاتب القطرية.

النُظم الغذائية

8- كما هو موضح في الخطة الاستراتيجية، تؤكد الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الجوع، وهي النزاع وأزمة المناخ والتراجع الاقتصادي وما يقابلها من صدمات وضغوط متشابكة، الحاجة إلى نُظم غذائية مرنة وقابلة للتكيُّف. وتواجه النُظم الغذائية "تحديا ثلاثيا" يكمن في توفير الأمن الغذائي والتغذية لعدد متزايد من السكان، والمساهمة في سُبل عيش الأشخاص العاملين في سلاسل الإمداد الغذائية، وضمان الاستدامة البيئية وفي الوقت نفسه التصدي لتحديات تغيُّر المناخ والتدهور البيئي. ويستفيد **البرنامج** من خبرته في مجال البرمجة وسلسلة الإمداد لبناء نُظم غذائية أكثر قدرة على الصمود، وتحسين قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود داخل تلك النُظم الغذائية، من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء الجوع والحد في الوقت نفسه من الاحتياجات الإنسانية في المستقبل. ويُساهم **البرنامج** في بناء قدرة النُظم الغذائية على الصمود من خلال تدخلات متكاملة ومحددة السياق تُحسن قدرة المزارعين وسُبل وصولهم إلى الأسواق، وتعزز سلاسل قيمة الأغذية، وتحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتُصلح الأراضي والنُظم الإيكولوجية. وعقب مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النُظم الغذائية لعام 2021، واستنادا إلى ما تولد من زخم وما أُجري من مشاورات قوية في الفترة السابقة على اجتماع لحظة تقييم النُظم الغذائية لعام 2023، يعمل **البرنامج** في تعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كجزء من مركز الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتنسيق النُظم الغذائية من أجل جمع المعارف والخبرات وتيسير التقدم نحو تحقيق الأولويات الوطنية في مجال النُظم الغذائية لدعم أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من عدم وجود أي تصورات حالية بشأن وضع سياسة مكرسة للنُظم الغذائية، ستُتيح التحديثات المقبلة للسياستين المتعلقتين بالقدرة على الصمود وتغيُّر المناخ فرصة لتحديد مساهمات **البرنامج** التي يقدمها من خلال الشراكات في سبيل تعزيز النُظم الغذائية.

الإدماج

9- إستنادا إلى خارطة طريق إدماج منظور الإعاقة (2020) وسياسة المساواة بين الجنسين (2022)، يُجري **البرنامج** استعراضا يتناول فيه مختلف مسارات الإدماج، ولا سيما الإعاقة، والمساواة بين الجنسين، وهوية الشُعوب الأصلية، والعمر. ويراعي الاستعراض جدول أعمال الإدماج عبر النظام المتعدد الأطراف، ويبحث كيفيّة تصور الإدماج في سياسات **البرنامج** ووثائقه التشغيلية، وفي التدريب والأدوات. ويمثل الاستعراض خطوة أولى مهمة نحو إنشاء إطار متسق، وتحديد الأهداف، وبناء القدرة على تحديد الثغرات، وقياس الأداء، وضمان الامتثال في مجال الإدماج.

عوامل التمكين

10- تُعالج استراتيجيات مؤسسية عوامل التمكين الموضحة في الخطة الاستراتيجية، بهدف زيادة قدرة **البرنامج** على القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويرد أيضا عامل تمكين "العاملين" في سياسة شؤون العاملين التي وضعت لإحداث تحول كبير في نهج **البرنامج** في تخطيط القوة العاملة.

العاملون

11- وفقا لما أكدته الخطة الاستراتيجية وكما تجسده سياسة شؤون العاملين (2021) فإن **البرنامج** سبّاق إلى تشكيل قوته العاملة وإدارتها وتطويرها لتمكين المنظمة من تلبية الطلبات المتغيرة باستمرار في البيئات المعقدة حيث يعمل. وقدمت سياسة شؤون العاملين رؤية وإطارا جديدين لتحقيق الامتياز في إدارة العاملين وتطوير ثقافة قوية في مكان العمل، وكلها عناصر ضرورية للوفاء بمهمة **البرنامج**.

الشراكات

12- تؤكد الخطة الاستراتيجية من جديد التزام **البرنامج** بإقامة شراكات ذات مصداقية ومناسبة في النظام الإنساني والإنمائي وتعزيزها. وتُشكل الشراكات حجر الزاوية لحافظة سياسات **البرنامج** واستراتيجياته. وتوفّر استراتيجية الشراكة المؤسسية **للبرنامج** للفترة 2014-2017 الرؤية الشاملة والنهج المؤسسي للشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والقطاع الخاص، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من مؤسسات توليد

المعرفة. وتوضح الاستراتيجية فوائد الشراكات والمبادئ والممارسات التي تحتكم إليها ترتيبات الشراكة في **البرنامج**. وعلى المستوى القطري، تُشكل خطط عمل الشراكة جزءا رئيسيا من وضع الخطط الاستراتيجية القطرية.

التمويل

13- تُلزم الخطة الاستراتيجية **البرنامج** بمواصلة الدعوة إلى التمويل المرن والتمويل المتعدد السنوات لتمكين المنظمة من أن تكون أكثر مرونة، ولتعزيز استجابة المنظمة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وتيسير المساعدة المستدامة في الأزمات الممتدة. ووفقا لالتزام **البرنامج** بتوسيع قاعدة موارده المالية، توضح سياسة الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020) طريقة مشاركة المنظمة بدور استراتيجي مع قطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية والداعمين من الأفراد.[2] وفي عام 2022، قام **البرنامج** بوضع وتعميم مذكرة توجيهية في المكاتب القطرية بشأن التمويل المختلط. ويعكف **البرنامج** أيضا على وضع استراتيجية للتمويل المبتكر بهدف وضع قائمة من آليات التمويل المبتكرة المناسبة لمجموعة متنوعة من البيئات القطرية واحتياجات البرمجة، وترشيد الدعم المؤسسي من أجل تهيئة الفرص والأنشطة المرتبطة بالتمويل المبتكر وتكييفها وتوسيع نطاقها. وعلى المستوى الداخلي، نُشرت مجموعة من المذكرات التوجيهية للمكاتب القطرية.

الأدلة

14- تؤكد الخطة الاستراتيجية أن الأدلة والدروس المستفادة من أداء **البرنامج** المستند إلى البحوث والرصد والتقييمات، وكذلك المعارف التي تُنتجها المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء، توجه النُهج البرامجية في **البرنامج**. ويؤكد تحديث سياسة التقييم (2020) التزام المنظمة بأن تصبح منظمة قائمة على الأدلة في تحقيق النتائج. وتُساهم التقييمات بشكل رئيسي في التعلم التنظيمي وفي ضمان أن تكون البرامج والخطط والسياسات والاستراتيجيات قائمة على الأدلة. ويعكف **البرنامج** أيضا على وضع استراتيجية بشأن إدارة المعرفة بهدف تعزيز ثقافة توليد أفضل الممارسات والأدلة وتبادلها، وزيادة إقبال صانعي القرار والموظفين على استخدام هذه المعارف في الوقت المناسب.

التكنولوجيا

15- تُحدد استراتيجية المعلومات والتكنولوجيا للفترة 2023-2026[3] التي تنبع من الخطة الاستراتيجية، الطريقة التي ستُعزز بها التكنولوجيا والبيانات الرقمية قوة **البرنامج** ونطاق انتشاره. ومن خلال هذه الاستراتيجية، ستُساهم التكنولوجيا المبتكرة والآمنة والتكيُّفية والبيانات والرؤى الأفضل في تعزيز قدرات **البرنامج** في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وبناء القدرة على الصمود. وتُركز الاستراتيجية أيضا على تعزيز أُسس المعلومات والتكنولوجيا، بما في ذلك حوكمة البيانات وإدارتها؛ والمرونة التشغيلية، وإدارة المخاطر، وإدارة الخدمات؛ والبنية المؤسسية، والمخططات الرقمية، كأساس للابتكار ووضع الحلول التي تدعم أساليب العمل والقدرات.

16- وتُمثل إدارة الهوية أداة مهمة لعوامل التمكين المحددة في الخطة الاستراتيجية بشأن الأدلة والتكنولوجيا. وكجزء من الإطار المتطور للحوكمة الرقمية، يلتزم **البرنامج** بجمع الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمساعدة المحتاجين واستخدام هذه المعلومات بطريقة شفافة. ووضع **البرنامج** مجموعة من المبادئ والخطوط الحمراء بشأن استخدام البيانات الشخصية وكيفية إطلاع الحكومات عليها. وستكون الخطوة التالية نشر مجموعة من منتجات ضمان إدارة الهوية في عام 2024. بالإضافة إلى ذلك، يضع مكتب الخصوصية العالمي اللمسات الأخيرة على تعميم جديد للمديرة التنفيذية حول إطار حماية البيانات الشخصية وخصوصيتها.

[2] "إستراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه (2020-2025): التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات والأفراد من أجل القضاء على الجوع" (WFP/EB.2/2019/4-A/Rev.1).

[3] **البرنامج**. 2023. *إستراتيجية المعلومات والتكنولوجيا في **البرنامج** للفترة 2023-2026*.

الابتكار

17- يتسم الابتكار بأهمية حاسمة في عمليات **البرنامج** في حالات الطوارئ والحالات غير المرتبطة بالطوارئ، إذ يمكن المنظمة من إيجاد حلول تتسم بالكفاءة للتحديات الجديدة والمشاكل القائمة منذ أمد بعيد. ويجري حاليا وضع استراتيجية بشأن الابتكار تهدف إلى تحفيز توسيع نطاق الابتكارات التي يمكن أن تساعد **البرنامج** على الوصول إلى الأشخاص الذين تخلفوا جدا عن الركب. وبالتوازي مع ذلك، عُممت إرشادات في المكاتب القطرية بشأن كيفية الاستفادة من الابتكار في بيئات محددة طوال دورة البرامج وأثناء وضع الخطط الاستراتيجية القطرية.

الضمان العالمي

18- تدفع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالضمان العالمي التابعة **للبرنامج** المنظمة برمتها إلى تنفيذ تدابير ضمان ورقابة داخلية "شاملة" لجميع العمليات العالية المخاطر. وتشمل هذه التدابير مجموعة من المعايير العالمية التي يجب أن تفي بها جميع العمليات، وتدابير دنيا يجب وضعها من أجل التخفيف بفعالية من معظم المخاطر. وتُبين خطة عمل الضمانات حيال المخاطر الإجراءات التي سيتخذها **البرنامج** لضمان الوفاء بهذه المعايير ووضع هذه التدابير موضع التنفيذ في جميع العمليات العالية الخطورة بحلول عام 2024. وصيغت مجموعة مؤقتة من المعايير والتدابير؛ وبعد إجراء مشاورات، سيجري تنقيح هذه المعايير والتدابير وسيجري إصدارها من خلال تعميم من المديرة التنفيذية.